



Distr.: General
9 August 2023
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الحادية والعشرون

سمرقند، أوزبكستان، 13-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

أطر السياسات والمسائل المواضيعية: العواصف الرملية والترابية،
والجفاف، وحياسة الأراضي، والقضايا الجنسانية

متابعة أطر السياسات والمسائل المواضيعية: العواصف الرملية والترابية،
والجفاف، وحياسة الأراضي، والمسائل الجنسانية

مذكرة من الأمين العام

موجز

استجابة للطلبات التي وردت في مقررات الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف، تقدم هذه الوثيقة موجزاً للأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة والآلية العالمية بشأن تنفيذ أطر السياسات والمسائل المواضيعية المرتبطة بالعواصف الرملية والترابية، والجفاف، وحياسة الأراضي، والمسائل الجنسانية لكي تنتظر فيها الأطراف في الدورة 21 للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (الدورة الحادية والعشرون للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية 21). وفيما يتعلق بمسألة الجفاف، ستقدم الدورة 21 للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، في إطار بند منفصل من بنود جدول الأعمال، المشورة بشأن الخطوات اللاحقة للتصدي للجفاف بموجب الاتفاقية استناداً إلى التقرير المرحلي للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالجفاف وتوصيات هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
3	14-1	تقرير عن متابعة أطر السياسات والمسائل المواضيعية: العواصف الرملية والترابية
3	1	ألف - مقدمة
3	12-2	باء - أنشطة التنفيذ
5	14-13	جيم - الاستنتاجات والتوصيات
6	64-15	ثانياً - تقرير عن متابعة أطر السياسات والمسائل المواضيعية: الجفاف
6	19-15	ألف - مقدمة
7	35-20	باء - سياسات مكافحة الجفاف
10	45-36	جيم - التوعية وبناء القدرات
11	61-46	دال - الشراكات والتنسيق
14	62	هاء - تمويل مكافحة الجفاف
14	64-63	واو - الاستنتاجات والتوصيات
15	78-65	ثالثاً - تقرير عن متابعة أطر السياسات والمسائل المواضيعية: حيازة الأراضي
15	65	ألف - مقدمة
15	76-66	باء - أنشطة التنفيذ
18	78-77	جيم - الاستنتاجات والتوصيات
19	102-79	رابعاً - تقرير عن متابعة أطر السياسات والمسائل المواضيعية: تعميم المنظور الجنساني
19	80-79	ألف - مقدمة
19	100-81	باء - أنشطة التنفيذ
23	102-101	جيم - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- تقرير عن متابعة أطر السياسات والمسائل المواضيعية: العواصف الرملية والترابية

ألف- مقدمة

1- طلب مؤتمر الأطراف، في مقره 26/م أ-15، إلى الأمانة والآلية العالمية تقديم تقرير عن جهود التنفيذ ذات الصلة بهذا المقرر. ويلخص هذا التقرير الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الأمانة والآلية العالمية وشركاء آخرون منذ الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ إطار السياسات والمسائل المواضيع المرتبطة بالعواصف الرملية والترابية.

باء- أنشطة التنفيذ

1- الدعوة والتعاون وإقامة الشراكات

2- ساهمت الأمانة في تقرير الأمين العام المعنون "مكافحة العواصف الرملية والترابية" والمقدم إلى الدورتين السابعة والسبعين والثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودتين في أيلول/سبتمبر 2022 و2023⁽¹⁾. ويسلط التقرير الضوء على الأنشطة والمبادرات التي اضطلعت بها كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وتحالف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية، والدول الأعضاء، ومجموعة من أصحاب المصلحة، مما يؤكد الإنجازات التي تحققت حتى الآن: '1' التطورات في مجالات متعددة؛ و'2' الرصد والتنبؤ والإنذار المبكر؛ و'3' تخفيف الأثر، وقابلية التأثر، والقدرة على الصمود؛ و'4' التخفيف من حدة مصادر العواصف الرملية والترابية.

3- وتعلن الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار A/RES/77/294 بشأن العواصف الرملية والترابية يوم 12 تموز/يوليه يوماً دولياً لمكافحة العواصف الرملية والترابية يُحتفل به سنوياً، وتشديد جهود أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا الرامية إلى وضع خريطة أساسية عالمية لمصادر العواصف الرملية والترابية، والخلاصة الوافية فيما يتعلق بالعواصف الرملية والترابية: معلومات وإرشادات بشأن تقييم ومعالجة المخاطر الناجمة عن العواصف الرملية والترابية.

4- ولا تزال الأمانة تشارك بدور نشط في تحالف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية، الذي نشأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/72/225⁽²⁾، وتسهم في التصدي لهذه العواصف على الصعيد العالمي. وأنشئ هذا التحالف رسمياً في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر بنيودلهي في عام 2019. وهو عبارة عن جمعية تطوعية تضم أكثر من 15 عضواً بما في ذلك كيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية وأعضاء منتسبين.

5- وقد شكل التحالف خمسة أفرقة عاملة وهي: الفريق العامل الأول: التكيف والتخفيف؛ والفريق العامل الثاني: التنبؤ والإنذار المبكر؛ والفريق العامل الثالث: الصحة والسلامة؛ والفريق العامل الرابع: السياسات والحوكمة؛ والفريق العامل الخامس: الوساطة والتعاون الإقليمي. وتشارك اتفاقية مكافحة التصحر في قيادة الفريق العامل الرابع المعني بالسياسات والحوكمة. ويعقد التحالف اجتماعات منتظمة

(1) <https://digitallibrary.un.org/record/3984903?ln=en>

(2) <https://digitallibrary.un.org/record/1467245?ln=en>

لتفعيل عمل هذه الأفرقة وتنسيق أنشطتها. وفي الاجتماعين السابع والثامن للتحالف، المعقودين في حزيران/يونيه 2022 وشباط/فبراير 2023، على التوالي، تقاسم رؤساء الأفرقة العاملة معلومات عن التقدم المحرز وعرضوا أنشطتهم ذات الأولوية.

2- تقاسم المعارف وبناء القدرات والتوجيهات المقدمة للأطراف وأصحاب المصلحة

حزمة أدوات معالجة مسألة العواصف الرملية والترابية

6- لا تزال الأمانة تعمل على تطوير حزمة أدوات معالجة مسألة العواصف الرملية والترابية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والشبكة العالمية لتهج وتكنولوجيايات حفظ الموارد ومع خبراء من الخارج. وسوف تُسعف حزمة الأدوات هذه، بوصفها منصة شبكية تعتمد على محتويات الخلاصة الوافية فيما يتعلق بالعواصف الرملية والترابية مقرري السياسات والممارسين وأصحاب المصلحة في التخفيف من الآثار السلبية للعواصف الرملية والترابية من خلال تيسير الوصول إلى البيانات والمنهجيات والنهج الممارسات الجيدة والمبادئ التوجيهية وغيرها من الموارد ذات الصلة.

7- وسوف تعرض حزمة أدوات معالجة مسألة العواصف الرملية والترابية السمات والعناصر الرئيسية في خمس وحدات، وهي: '1' رسم خرائط مصادر العواصف ورصدها؛ و'2' التحكم في مصادر العواصف وإدارتها؛ و'3' المراقبة والرصد والتنبؤ والإنذار المبكر؛ و'4' تقييم المخاطر وقابلية التأثر وتحديد أسبابها؛ و'5' التأهب والتخفيف من حدة المصادر. والهدف منها هو تجميع المعارف والمعلومات والبيانات ذات الصلة وكذا الأدوات والمنهجيات لكل وحدة من هذه الوحدات. ويتوقع إطلاق حزمة أدوات معالجة مسألة العواصف الرملية والترابية في أيلول/سبتمبر 2023 وسوف تخضع للتقحيق باستمرار لتأمين التآزر مع الأدوات المعرفية الأخرى وزيادة فعاليتها وفائدتها.

المبادئ التوجيهية الطوعية للسياسة العامة والحوار بين العلم والسياسات

8- تعكف الأمانة على إعداد مبادئ توجيهية طوعية للسياسات بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وشركاء آخرين، استناداً إلى قاعدة الأدلة المقدمة في الخلاصة الوافية فيما يتعلق بالعواصف الرملية والترابية وحزمة أدوات معالجة مسألة العواصف الرملية والترابية. والهدف من ذلك هو تقديم توجيهات عملية للبلدان التي هي مصدر للعواصف الرملية والترابية والبلدان المتضررة من هذه العواصف بشأن إدماج إدارة مصدر العواصف الرملية والترابية في المجالات الرئيسية للسياسة العامة. وقد عرضت عناصر المبادئ التوجيهية الطوعية للسياسة العامة في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف (ICCD/COP(15)/CRP.2).

9- وستتظم الأمانة، بالتعاون مع الأطراف والمؤسسات ذات الصلة، حواراً بين الأوساط العلمية والأوساط السياسية لتعبئة المعارف العلمية والخبرات والإرادة السياسية من أجل معالجة مسألة العواصف الرملية والترابية. وسيتيح هذا المنتدى فرصة لرفع مستوى الوعي وتقاسم المعارف وتعزيز القدرات فيما يتعلق بمكافحة العواصف الرملية والترابية. ومن المتوقع أن تسهم نتائج هذا الحوار في التنفيذ الشامل لإطار السياسات والمسائل المواضيعية المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية، بما في ذلك عمل تحالف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية والمبادئ التوجيهية الطوعية للسياسة العامة وحزمة أدوات معالجة مسألة العواصف الرملية والترابية وغيرها.

السياسة العامة والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية وتنفيذها

10- ما انفكت الأمانة تساعد في إعداد الخطط والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية وفقاً لإطار مكافحة العواصف الرملية والترابية، مع التركيز بوجه خاص على التخفيف من حدة الأثر، بما في ذلك إدارة المصادر البشرية المنشأ.

11- ونتيجة لذلك، وضعت بلدان في آسيا الوسطى (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) استراتيجية إقليمية لإدارة مسألة العواصف الرملية والترابية، وحددت ثلاثة مجالات رئيسية ذات أولوية في المنطقة، وهي: '1' تعزيز المعارف المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية؛ و'2' التخفيف من أثر المصادر البشرية المنشأ للعواصف الرملية والترابية؛ و'3' ضمان التعاون الإقليمي والعمل المشترك. ونسجاً على نفس المنوال، تعكف بلدان في شمال شرق آسيا (الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا والصين ومنغوليا) على صياغة استراتيجية إقليمية لمكافحة العواصف الرملية والترابية معتمدة في ذلك على رسم خرائط لمصادرها وتقييم المخاطر/قابلية التأثر. وتعمل نيجيريا على وضع الصيغة النهائية لخطة عمل وطنية بشأن العواصف الرملية والترابية بالشراكة مع المؤسسات والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة.

12- وتتعاون الأمانة والآلية العالمية مع تحالف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية لإعداد وضع مذكرة مفاهيمية للبرنامج بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية من أجل تعزيز الأمن الغذائي، وتحييد أثر تدهور الأراضي، تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة بالتشاور مع سائر أعضاء التحالف. واستناداً إلى الأنشطة المتصلة بالعواصف الرملية والترابية التي تنفذها حالياً منظمة الأغذية والزراعة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تهدف المذكرة المفاهيمية إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية الزراعية المتضررة من تزايد مخاطر وآثار العواصف الرملية والترابية على الصمود مع الحد من تدهور الأراضي و/أو إبطاله وتقديم يد العون للمجتمعات المحلية والحكومات لتعميم أنشطة الوقاية من العواصف الرملية والترابية والتكيف معها ضمن أطر الحد من مخاطر الكوارث ذات الأخطار المتعددة وإدارتها.

جيم - الاستنتاجات والتوصيات

13- لعل الأطراف ترغب في النظر في التوصيات الواردة في هذه الوثيقة من أجل الشروع في عقد مشاورات مبكرة بشأن مشاريع المقررات التي ستحال إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف.

14- ولعل مؤتمر الأطراف يرغب في القيام بما يلي:

(أ) حث الأطراف على الاستفادة الكاملة من الخلاصة الوافية فيما يتعلق بالعواصف الرملية والترابية، وحزمة أدوات معالجة مسألة العواصف الرملية والترابية، والخريطة الأساسية العالمية لمصادر العواصف الرملية والترابية المتاحة على الموقع الشبكي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر كخطوة أولى لاكتساب المعلومات والمعارف والقدرات اللازمة لفهم ظاهرة العواصف الرملية والترابية ووضع حلول لمعالجتها ومصادرها وآثارها؛

(ب) حث الأطراف أيضاً على تعزيز التعاون الإقليمي والشامل لعدة قطاعات من أجل معالجة مسألة العواصف الرملية والترابية عن طريق ربط أنشطة التخفيف من مصادر هذه العواصف بأهداف تحييد أثر تدهور الأراضي وغيرها من المبادرات لتعزيز إصلاح الأراضي وبناء القدرة على الصمود في وجه الجفاف، مع التسليم بأن آثار العواصف الرملية والترابية هي آثار عابرة للحدود ومتعددة الجوانب وأن الإدارة غير المستدامة للموارد الأرضية والمائية يمكن أن تكون من عوامل تفاقم المشكلة؛

- (ج) دعوة الأمانة والآلية العالمية إلى أن تبادرا، في إطار ولايتهما، ورهنأ بتوافر الموارد، إلى تلبية احتياجات الأطراف، وخاصة فيما يتعلق بتقاسم المعارف وبناء القدرات والتدريب والتوعية والدعم التقني، لوضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية وإقليمية بالتعاون مع الشركاء؛
- (د) دعوة الأمانة أيضاً إلى أن تواصل، في إطار ولايتها ورهنأ بتوافر الموارد، تطوير وتنقيح حزمة أدوات معالجة مسألة العواصف الرملية والترابية والخريطة الأساسية العالمية لمصادر العواصف الرملية والترابية ومواد التدريب، بالتشاور مع الأطراف وسائر أصحاب المصلحة، وضمان نجاعة هذه الأدوات والمنتجات المعرفية وفعاليتها؛
- (هـ) دعوة الآلية العالمية كذلك إلى أن تقوم، في إطار ولايتها ورهنأ بتوافر الموارد، بإدماج التخفيف من حدة المصادر البشرية المنشأ للعواصف الرملية والترابية، حسب الاقتضاء، في التنفيذ المستمر لبرنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي والمشاريع والبرامج التحويلية الخاصة بتحييد تدهور الأراضي؛
- (و) دعوة تحالف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية وأعضائه إلى مواصلة تعزيز وتنسيق استجاباتهم التعاونية بشأن هذه المسألة وضمان اتخاذ إجراءات موحدة ومتسقة على جميع المستويات.

ثانياً - تقرير عن متابعة أطر السياسات والمسائل المواضيعية: الجفاف

ألف - مقدمة

- 15- يعدُّ الجفاف من المسائل العالمية العاجلة. فموجات الجفاف الأخيرة لم يسبق لها مثل وهي تدل على أنها بعيدة الأثر في المجتمع بجميع قطاعاته. وأدى الجفاف الذي ضرب أوروبا في عام 2022، وهو الأسوأ في القرون الخمسة الأخيرة⁽³⁾، وحرائق الغابات الضارية في كندا وأستراليا واليونان والبرتغال وإسبانيا والولايات المتحدة إلى إفناء محميات طبيعية وأحبال مدنأ وأريافاً خراباً. وتنهش موجات الجفاف المتكررة القرن الأفريقي منذ ست سنوات.
- 16- وبسبب النشاط البشري وارتباط تدهور الأراضي بتغير المناخ، ازدادت وتيرة موجات الجفاف بنسبة تصل إلى 29 في المائة منذ عام 2000، ويتضرر منها 55 مليون شخص كل عام⁽⁴⁾. وبحلول عام 2050، يمكن أن يتضرر ثلاثة من أصل كل أربعة أشخاص في العالم من الجفاف بحسب التقديرات⁽⁵⁾. وفي غضون السنوات الثمانين المقبلة، ستزداد درجة التعرض للجفاف في 129 بلداً بسبب تغير المناخ أساساً، وفي 38 بلداً بسبب التفاعل بين تغير المناخ والنمو السكاني في المقام الأول⁽⁶⁾.
- 17- وتكمن الغاية من الهدف الاستراتيجي 3 المتعلق بالجفاف (الإطار الاستراتيجي 2018-2030)⁽⁷⁾ في "تخفيف آثار الجفاف والتكيف معه وإدارتها من أجل تعزيز قدرة الفئات السكانية الضعيفة والنظم

(3) https://edo.jrc.ec.europa.eu/documents/news/GDO-EDODroughtNews202208_Europe.pdf

(4) <https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-05/Drought%20in%20Numbers.pdf>

(5) <https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-05/Drought%20in%20Numbers.pdf>

(6) سميرنوف وآخرون، 2016، تقرير خاص عن الجفاف 2021.

(7) https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2019-08/7COP13_0.pdf

الإيكولوجية الهشة على الصمود". ويرمي تأكيد أهمية النهج الاستباقية لإدارة الجفاف إلى التركيز على "الوقاية" و"التأهب" من خلال "التعافي الأخضر".

18- وقد حظي تحديد الأولويات على هذا النحو بالدعم في مقررات لمؤتمر الأطراف استرشد بها في إنشاء الأفرقة العاملة الحكومية الدولية المتعاقبة المعنية بالجفاف (المقرران 23/أ-15 و 23/م-أ-14، على التوالي) واعتماد المبادرة العالمية لمكافحة الجفاف⁽⁸⁾ في عام 2017 (المقرر 29/م-أ-13).

19- وترد في الأجزاء التالية من هذا الفرع لمحة عامة عن جدول أعمال اتفاقية مكافحة التصحر بشأن الجفاف لمساعدة الأطراف مع التركيز على أنشطة كل من الأمانة والآلية العالمية. ويرد المحتوى في أربعة أجزاء تمثل الأبعاد الرئيسية لمعالجة إدارة الجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: سياسات مكافحة الجفاف، وإنهاء الوعي وبناء القدرات، والشراكات والتسيق، وتمويل الجفاف، والاستنتاجات، والتوصيات.

باء - سياسات مكافحة الجفاف

20- تشكل الركائز الثلاث⁽⁹⁾ للإدارة المتكاملة للجفاف الأساس الذي يقوم عليه نهج سياسات مكافحة الجفاف في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهي كالتالي: '1' تعزيز نظم الرصد والإنذار المبكر؛ '2' الحد من قابلية التأثير؛ '3' تدابير التخفيف والتأهب والاستجابة.

21- وقد عملت الأمانة والآلية العالمية، بالتعاون مع مختلف الشركاء، على دعم الأطراف في عملية تحسين مستوى التأهب والتخطيط لمواجهة الجفاف على الصعيد الوطني - بالتحول من النهج القائم على رد الفعل والنهج القائم على الاستجابة للأزمات إلى الخطط الوطنية الاستباقية لمكافحة الجفاف القائمة على تحديد المخاطر عن طريق زيادة الوعي وتعزيز القدرات المؤسسية لوضعي السياسات ودعم الأطراف لاتخاذ خطوات أولية تمهيداً لتنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف.

22- وقد أنجز أكثر من 60 بلداً خطته الوطنية لمكافحة الجفاف في إطار مبادرة مكافحة الجفاف، وهناك 34 خطة من الخطط المنجزة متاحة حالياً على الموقع الشبكي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر⁽¹⁰⁾.

23- واعتمد مؤتمر الأطراف المقرر 9/م-أ-14 "الذي يدعو مرفق البيئة العالمية، في إطار ولايته، إلى دعم تنفيذ الجوانب ذات الصلة من الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف وغيرها من الأنشطة المتصلة بالجفاف في نطاق الاتفاقية".

24- وأتبع ذلك بالمقرر 23/م-أ-15 الذي يطلب إلى الأمانة والآلية العالمية أن تواصل، بالتعاون مع الشركاء والمؤسسات الإقليمية، مساعدة الأطراف في إعداد وتنفيذ خطط وطنية لمكافحة الجفاف تراعي المنظور الجنساني أو صكوك سياساتية أخرى لمكافحة الجفاف، وفي تعزيز التعاون الإقليمي بشأن سياسات واستراتيجيات مكافحة الجفاف باعتبار ذلك وسيلة فعالة من حيث التكلفة لدعم الإجراءات الوطنية.

(8) <https://www.unccd.int/actions/drought-initiative>

(9) <https://www.droughtmanagement.info/pillars/>

(10) <https://www.unccd.int/land-and-life/drought/drought-planning>

25- وفي وقت لاحق، عكفت الأمانة والآلية العالمية، إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة بوصفها الوكالة المنفذة، على تنفيذ مشروع مرفق البيئة العالمية المتعلق بالأنشطة التمكينية لتنفيذ مقررات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية بشأن الجفاف.

26- ويتألف هذا المشروع من أربعة عناصر هي: '1' دعم الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالجفاف⁽¹¹⁾ بشأن 'التدابير السياساتية والتنفيذية الفعالة للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر'؛ '2' تحسين مجموعة أدوات الجفاف؛ '3' التمكين من تنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف؛ و'4' تقييم قابلية التأثر بالجفاف والاستعداد لاتخاذ تدابير التخفيف.

27- وينفذ هذا المشروع حالياً لدعم الأطراف في اتخاذ خطواتها الأولى تمهيداً لتنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف وفقاً لمبادئ الحد من المخاطر التي تقوم عليها الإدارة المتكاملة للجفاف. وفي إطار هذا المشروع نُظمت سلسلة من حلقات العمل الإقليمية، بالتعاون مع برنامج الإدارة المتكاملة للجفاف، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والشراكة العالمية للمياه، لفائدة البلدان التي وقع عليها الاختيار استناداً إلى تقييم متعدد المعايير⁽¹²⁾. والهدف من حلقات العمل هذه هو تعزيز الأطر الوطنية والمؤسسية وبناء القدرات اللازمة لتنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف.

28- وشملت حلقات العمل الإقليمية ما يلي: '1' منطقتي آسيا وأوروبا، وعقدت في اسطنبول بتركيا في الفترة من 17 إلى 19 أيار/مايو 2023؛ و'2' منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وعقدت في بوغوتا بكولومبيا، في الفترة من 1 إلى 3 آب/أغسطس 2023؛ و'3' منطقة أفريقيا، وعقدت في لوساكا بزامبيا في الفترة من 5 إلى 7 أيلول/سبتمبر 2023.

29- وتتمثل الغاية من حلقات العمل الإقليمية عموماً في بناء القدرات في مجال التخطيط الفعال لإدارة الجفاف وتنفيذ خطط مكافحة الجفاف. وعلاوة على ذلك، تيسر حلقات العمل التعلم من النظراء وتكوين جماعات التعلم والممارسة الخاصة بإدارة الجفاف. وتضمنت حلقات العمل الجلسات الخمس التالية:

(أ) نظرة عامة شاملة عن الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف - التخطيط من أجل إدارة متكاملة للجفاف: سلطت الجلسة الضوء على نظرة عامة على المستوى العالمي ونتائج التقييم المتعدد المعايير⁽¹³⁾ لخطط مكافحة الجفاف التي أعدت في إطار مبادرة مكافحة الجفاف، بما في ذلك عرض أدوات شاملة لدعم التخطيط والتنفيذ؛

(ب) تقدم الأنشطة الرامية إلى تنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف - تحويل السياسات إلى إجراءات لتحسين القدرة على الصمود. وأعطت هذه الجلسة فكرة عن التطورات الأخيرة لدعم تنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف، بما في ذلك إطار النتائج لرصد التنفيذ؛

(ج) التنظيم المؤسسي للإدارة المتكاملة للجفاف وتنسيقها - استعراض المسؤوليات والأدوار المؤسسية لإدارة مخاطر الجفاف. وقدمت هذه الجلسة أفضل الممارسات والمنهجيات لتعزيز الوظائف المؤسسية والتنسيق، وشمل ذلك تقييماً للخبرات القطرية؛

(11) IWG 2019-22. <https://www.unccd.int/convention/governance/intergovernmental-working-group-drought>

(12) <https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-09/cc1276en.pdf>

(13) <https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-09/cc1276en.pdf>

(د) إدماج إدارة الجفاف في الأطر الوطنية. وأجملت هذه الجلسة النهج المتقدمة والأدلة وأفضل الممارسات لمواءمة الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف مع الأطر السياساتية، بما في ذلك تقييم الخبرات القطرية؛

(هـ) تمويل الجفاف - تمويل الإدارة المتكاملة للجفاف. وعرضت هذه الجلسة المسارات والنهج والوسائل والأدوات الجديدة لزيادة فهم تمويل الجفاف ودعم زيادة تدفقات التمويل لتعزيز القدرة على الصمود في وجه الجفاف على جميع المستويات.

30- وأتفق في هذا المقرر 23/م أ-15 أيضاً على إنشاء فريق عامل حكومي دولي جديد خلال فترة الثلاث سنوات 2022-2024، يكلف بتحديد جميع خيارات السياسة العامة وتنفيذها لإدارة الجفاف بفعالية بموجب الاتفاقية، بما في ذلك دعم التحول من نهج رد الفعل إلى النهج الاستباقي في إدارة الجفاف.

31- وبموجب هذا المقرر أيضاً، طلب إلى الأمانة أن تدعم وتيسر الأداء الفعال للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالجفاف، رهناً بتوافر الموارد؛

32- وقد يسرت الأمانة، حتى شهر حزيران/يونيه 2023، ثلاثة اجتماعات عقدها الفريق العامل الحكومي الدولي لعدة أيام وكانت مفيدة في إعداد العديد من وثائق العمل، بما في ذلك التقرير المؤقت للفريق العامل الحكومي الدولي على النحو الوارد في الوثيقة ICCD/CRIC(21)/10.

33- ونُظمت في بون بألمانيا، مناسبة لإطلاق جولة المشاورات الأولية للفريق العامل الحكومي الدولي (29-30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022)، وعلى إثرها طلب الفريق العامل من الأمانة مساعدته في جمع وإعداد قائمة شاملة بالخيارات، فضلاً عن وضع مشروع نظام للتقييم يمكن استخدامه لتقييم مختلف خيارات/أدوات السياسة العامة.

34- وخلال الاجتماع الثاني للفريق الذي عقد يومي 14 و15 آذار/مارس في يريفان، أرمينيا، نوقشت جميع الخيارات، وأدرجت فئات في القائمة المختصرة، وتواصل التنقيح الدقيق لخطة التقييم، مما مهد الطريق إلى عقد الاجتماع الثالث في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه في مدريد، إسبانيا، حيث حدد أعضاء الفريق الخيارات التي ستعرض على الدورة الحادية والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، والخيارات التي يتعين مواصلة تطويرها، وعملوا على منهجية التقييم.

35- وفيما يتعلق بالأنشطة الأخرى، يجري التخطيط لمشروع إقليمي⁽¹⁴⁾ لدعم بلدان جنوب آسيا، بما فيها أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند. والشريك في تنفيذ هذا المشروع هو المركز الآسيوي للتأهب للكوارث. ويهدف المشروع إلى وضع إطار استراتيجي على نطاق المنطقة الإقليمية لإدارة الجفاف في بلدان جنوب آسيا من أجل تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة أحداث الجفاف، مما يدل على تحول نموذجي من نهج قائم على ردة الفعل إلى نهج استباقي. وسوف يعزز المشروع أيضاً القدرات التقنية والمؤسسية لإدارة الجفاف من خلال تعزيز تبادل البيانات بشأن نظم الإنذار المبكر والرصد، وتشخيص مخاطر الجفاف، والتدابير المجدية للتخفيف من مخاطر الجفاف. وسيشمل ذلك دورات تدريبية لجمع الإجراءات المنسقة وتبادل البيانات على المستويين الوطني والإقليمي، باستخدام الإطار المنهجي ومجموعة الأدوات اللذين وُضعا في إطار الاتفاقية. وسيستهدف التدريب جهات التنسيق الوطنية التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر والجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة.

(14) خلال فترة السنتين الماضية 2020-22، نُفذ مشروعان إقليميان: '1' في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي و'2' في بلدان آسيا الوسطى. انظر: <https://www.unccd.int/resources/publications/drimms-vol-3-drought-risk-management-and-mitigation-strategy-2022-2032>.

جيم - التوعية وبناء القدرات

- 36- يدعو مؤتمر الأطراف، في مقرره 23/م أ-15 (الفقرة 3) الأمانة إلى أن تدعم، رهنأ بتوافر الموارد، البلدانَ الأطراف المتأثرة، بطلب منها، من أجل تعزيز قدرتها على تقييم فعالية الإجراءات الاستراتيجية للتصدي للجفاف؛
- 37- وطلب مقرر مؤتمر الأطراف نفسه (الفقرة 8) إلى الأمانة مواصلة تحديث وتعزيز وظائف مجموعة أدوات الجفاف، فضلاً عن مواصلة بناء القدرات ذات الصلة كي تشجع جماعات التعلم والممارسة وتدعمها وتيسرها، لمواصلة التعلم المشترك والتعاون في قضايا الحد من مخاطر الجفاف وبناء القدرة على الصمود.
- 38- وتحقيقاً لهذه الغاية، ركزت أنشطة اتفاقية مكافحة التصحر، من خلال الشراكات الوثيقة مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والشراكة العالمية للمياه، ومركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية، والمركز الوطني للتخفيف من آثار الجفاف في جامعة نبراسكا، والشركاء الآخرين ذوي الصلة، على إنكاء الوعي وبناء القدرات وتبادل المعارف بهدف ضمان تشغيل مجموعة أدوات الجفاف واستخدامها⁽¹⁵⁾.
- 39- ونظمت أنشطة بناء القدرات والتوعية في ثلاث وحدات تتعلق بما يلي: '1' رصد الجفاف والإنذار المبكر؛ '2' قابلية التأثر بالجفاف وتقييم المخاطر؛ '3' تدابير التخفيف من مخاطر الجفاف، التي تهدف إلى منح الجهات المعنية بمكافحة الجفاف إمكانية الوصول بسهولة إلى الأدوات ودراسات الحالات الفردية وغيرها من الموارد من أجل دعم وضع وتنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف.
- 40- وتعمل أمانة اتفاقية مكافحة التصحر على تيسير إنشاء جماعات التعلم والممارسة في إطار مجموعة أدوات مكافحة الجفاف التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل مواصلة التعلم المشترك والتعاون في قضايا الحد من مخاطر الجفاف وبناء القدرة على الصمود (المقرر 23/م أ-15، الفقرة 8).
- 41- ويجري تكوين جماعات التعلم والممارسة بالتعاون مع الشراكة العالمية للمياه التي تعد شريكاً أساسياً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وهي تسهم إسهاماً كبيراً في مبادرة اتفاقية مكافحة التصحر بشأن الجفاف. ووقعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مذكرة تفاهم على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 الذي عقد في نيويورك في آذار/مارس 2023. ومن المتوقع أن يتم في الأشهر المقبلة إعداد صيغة نموذجية من جماعة التعلم والممارسة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي الفترة التي تسبق الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف، وبدعم من التحالف الدولي لمكافحة الجفاف⁽¹⁶⁾ (انظر الفقرات 51-55)، سيتم توسيع نطاق جماعات التعلم والممارسة لتشمل مناطق أخرى من العالم.
- 42- وفيما يتعلق بعنصر بناء القدرات في مجموعة أدوات مكافحة الجفاف، عُقدت حلقات عمل تدريبية عبر الإنترنت بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والشراكة العالمية للمياه بشأن "مبادرة بناء مستقبل أفضل" وذلك خلال تجمع إقليمي عبر الإنترنت في تونس العاصمة، تونس في الفترة من 12 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(15) <https://knowledge.unccd.int/drought-toolbox>

(16) <https://idralliance.global/>

43- وعقد المنتدى الدولي الثاني للإطار العالمي للعمل من أجل مواجهة ندرة المياه في الزراعة⁽¹⁷⁾ في برايا، كابو فيردي في الفترة من 7 إلى 10 شباط/فبراير 2023 حول موضوع "جعل الزراعة أكثر قدرة على مواجهة تغير المناخ: فرصة للعمل والتعاون".

44- وتقود أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، بصفتها عضواً مؤسساً في الإطار العالمي للعمل من أجل مواجهة ندرة المياه في الزراعة العالمية المعنية بمكافحة التصحر، الفريق العامل التابع للإطار المعني بمسألة "التأهب للجفاف" إلى جانب أعضاء من بينهم منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمعهد الدولي لإدارة المياه، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وجامعة نبراسكا، والشراكة العالمية للمياه، والشبكة العالمية للشباب في مجال المياه.

45- وعلى هامش المنتدى الدولي الثاني للإطار العالمي للعمل من أجل مواجهة ندرة المياه في الزراعة، نظمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر اجتماع مائدة مستديرة بشأن الحاجة إلى التنسيق والتعاون والاتصال، اقتداءً بالتحالف الدولي لمكافحة الجفاف الذي أطلق مؤخراً (انظر الفرع دال أدناه)⁽¹⁸⁾. وسُلط الضوء على الحاجة إلى التحول من السياسات إلى الممارسات تمثيلاً مع ما خلص إليه الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف (القدرة على الصمود في وجه الجفاف +10)⁽¹⁹⁾ من أجل حفز الزخم السياسي لتحقيق تغيير تحويلي في الإجراءات والعقليات نحو بناء القدرة على الصمود في وجه الجفاف.

دال - الشراكات والتنسيق

46- كما ورد أعلاه، تُنفَّذ أنشطة اتفاقية مكافحة التصحر المتعلقة بالجفاف بتعاون وثيق مع الشركاء. وتعتمد الأمانة والآلية العالمية على أوجه التعاون القائمة وتواصلان إقامة شراكات جديدة لدعم الأطراف في تعزيز القدرة على الصمود في وجه الجفاف على جميع المستويات.

47- وفي آذار/مارس 2013، وضع الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف الحاجة إلى نهج استباقية لإدارة الجفاف على جدول الأعمال العالمي لأول مرة⁽²⁰⁾. وفي وقت لاحق، وُضعت بنجاح سياسات وطنية لمكافحة الجفاف في العديد من البلدان.

48- وبعد عشر سنوات من هذا الحدث التاريخي، تستمر آثار الجفاف في التزايد في معظم مناطق العالم بسبب تغير المناخ وغير ذلك مما يتسبب فيه البشر، بما في ذلك إزالة الغابات، والممارسات الزراعية السيئة مثل الزراعة المكثفة، والطلب المتزايد على المياه. ومن أجل تقييم الإنجازات التي تحققت منذ الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف عام 2013، وأهم من ذلك، من أجل استكشاف

(17) اعتمد المنتدى الدولي الأول للإطار العالمي للعمل من أجل مواجهة ندرة المياه في الزراعة، الذي عقد في برايا، كابو فيردي، في الفترة من 19 إلى 21 آذار/مارس 2019 حول موضوع "عدم ترك أي شخص خلف الركب"، التزامات برايا كخطوة أولى ثابتة نحو اتخاذ إجراءات حاسمة. انظر <https://www.fao.org/wasag/en/>.

(18) <https://idralliance.global/>

(19) <https://www.droughtmanagement.info/hmndp10/>

(20) مثل الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف في عام 2013 لحظة فاصلة لإدارة الجفاف وساعد على تحويل التركيز من إدارة الأزمات إلى الإدارة الاستباقية للجفاف في العديد من بلدان العالم. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: <https://community.wmo.int/en/meetings/high-level-meeting-national-drought-policy-hmndp>.

الخيارات المتعلقة بالإجراءات اللازمة على مدى العقد المقبل، تخطط المنظمات الرئيسية العاملة على قضايا الجفاف العالمية لعقد مؤتمر "القدرة على الصمود في وجه الجفاف + 10" عام 2024⁽²¹⁾.

49- وفي ضوء هذا المؤتمر، طُلب إلى أمانة اتفاقية مكافحة التصحر أن تعزز مستوى الوعي والالتزام على الصعيد العالمي من أجل تعزيز القدرة على الصمود في وجه الجفاف، الأمر الذي يمكن أن يشمل المشاركة في نشاط مدته عشر سنوات لمتابعة اجتماع عام 2013 الرفيع المستوى المعني بالسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف أو المشاركة في تنظيمه (المقرر 23/م أ-15، الفقرة 7).

50- وعليه، تشارك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في قيادة عملية التحضير للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف +10 - دمج الممارسات والمعارف من أجل مقاومة الجفاف (القدرة على الصمود في وجه الجفاف +10) - من أجل إيجاد سبل لمواجهة التحدي. ويشمل الشركاء المنظمة العالمية للأرصاء الجوية، والشراكة العالمية للمياه، وبرنامج الإدارة المتكاملة للجفاف، ومنظمة الأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، واليونيسكو، ومجموعة البنك الدولي، والإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والمعهد الدولي لإدارة المياه، وجامعة نيراسكا، ومنظمة حفظ الطبيعة، وشركاء آخرين معينين.

51- وُحددت ثمانية مسارات عمل لتوفير توجيهات تتعلق بالإدارة المتكاملة للجفاف خلال العقد المقبل. وتشمل مسارات العمل ما يلي: '1' القدرة على الصمود في وجه الجفاف والآليات العالمية؛ '2' إدارة مخاطر الجفاف لمواجهة التحديات الإقليمية والوطنية والمحلية؛ '3' رصد آثار الجفاف وتقييمها والتنبؤ بها؛ '4' الحاجة إلى تحويل سياسات الجفاف إلى أفعال؛ '5' النظم الإيكولوجية والجفاف؛ '6' الإدماج الاجتماعي والعدل المناخي والجفاف؛ '7' تمويل مخاطر الجفاف؛ '8' الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني من أجل الإدارة المتكاملة لمخاطر الجفاف.

52- وبتيسير من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تجري مفاوضات متقدمة بين حكومة إسبانيا والمنظمة العالمية للأرصاء الجوية بشأن إمكانية استضافة إسبانيا للمؤتمر في النصف الأول من عام 2024. وستضمن إسبانيا، باعتبارها مضيفاً محتملاً لمبادرة "القدرة على الصمود في وجه الجفاف +10" أقصى قدر من التداخل بين التحالف الدولي لمكافحة الجفاف و"القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف +10".

53- وإقراراً بالحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات عالمية أكثر تنسيقاً وتعاوناً وفعالية لبناء القدرة على الصمود في وجه الجفاف على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، أطلقت حكومتا إسبانيا والسنغال التحالف الدولي لمكافحة الجفاف في حدث رفيع المستوى نُظم أثناء انعقاد الدورة 27 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في شرم الشيخ، مصر في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

54- ويسعى التحالف الدولي لمكافحة الجفاف جاهداً من أجل: '1' حفر الزخم السياسي لتحقيق تغيير تحويلي في طريقة إدارة أثر الجفاف، وهو أمر ضروري للحد من هذا التهديد الوجودي لأجزاء كثيرة من العالم وضمان تحول في الإجراءات والعقليات نحو بناء القدرة على الصمود في وجه الجفاف؛ '2' وضع إطار مشترك لمنبر عالمي بغية جعل القدرة على الصمود في وجه الجفاف أولوية في سياسات التنمية والتعاون الوطنية والمتعددة الأطراف؛ '3' تعزيز المشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة، بما في

(21) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف+10، في الرابط التالي: <https://www.droughtmanagement.info/hmndp10>.

ذلك القطاع الخاص، من أجل زيادة القدرة على الصمود في وجه الجفاف؛⁴ تعزيز التمويل وتعبئة الموارد من أجل الصمود في وجه الجفاف على مختلف المستويات.

55- ويسعى التحالف الدولي لمكافحة الجفاف بالفعل إلى تعزيز التعاون مع منصات أخرى، بما في ذلك المبادرة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية لتحقيق التغطية الشاملة لنظم الإنذار المبكر والمبادرات الإقليمية من أجل جني أقصى قدر من الفوائد من العمل معاً على الصمود في وجه الجفاف.

56- واضطلعت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بدور في إنشاء وإطلاق التحالف وهي تواصل دعم تفعيله⁽²²⁾.

57- ووقعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أيضاً مذكرة تفاهم مع المركز الوطني للتخفيف من آثار الجفاف التابع لجامعة نبراسكا بمدينة لينكولن في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق ما يلي: '1' تحسين الأدلة العلمية والمنتج المعرفي (المنتجات المعرفية) بشأن الآثار المتعددة الأبعاد للجفاف التي لها عواقب متعددة على المجتمعات المحلية، بما في ذلك الصحة والغذاء والأمن البشري والسلام وسلامة النظم الإيكولوجية والرعي والحراجه والأراضي الرطبة وما إلى ذلك؛ '2' استحداث أداة لجمع آثار الجفاف عن طريق تتبع آثار الجفاف لمساعدة صناع القرار على تحديد الأماكن التي ينبغي تركيز الجهود عليها من أجل الحد من قابلية التأثر بموجات الجفاف المقبلة.

58- ويشمل ذلك بحث إمكانية التوسع عالمياً (من خلال نموذج أولي إقليمي) في استخدام أداة الإبلاغ عن آثار الجفاف/نظام تقارير رصد حالة الجفاف ومراقبتها (القائمة على العلم التشاركي ووسائل الإعلام). وبفضل هذا التعاون مع جامعة نبراسكا سوف تبحث أفكاراً لتحسين مجموعة أدوات مكافحة الجفاف، من خلال ملء مجموعة الأدوات ببيانات إضافية أو حديثة وأفضل الممارسات ويوصى بأساليب للإدارة المتكاملة لمخاطر الجفاف التي يمكن تطويرها بطريقة تراعي اعتبارات الإدارة الذكية للأراضي الرامية إلى مكافحة الجفاف (D-SLM) في السياقين المحلي والإقليمي⁽²³⁾. ومن شأن اتباع نهج استباقي في الإدارة الذكية للأراضي الرامية إلى مكافحة الجفاف أن تحمي النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية من الجفاف من أجل التخفيف من النقص المؤقت في المياه المتاحة ومنع تحولها إلى كوارث إنسانية أو إيكولوجية.

59- وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت الأمانة مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمؤسسات والبلدان الأطراف بالإسهام في إصدار منشورات والمشاركة في تنظيم اجتماعات وحلقات عمل، بما في ذلك عقد جلسات تركز على القدرة على الصمود في وجه الجفاف في آب/أغسطس 2023 في الأسبوع العالمي للمياه في ستوكهولم والمؤتمر العالمي للمياه من أجل توفير الغذاء في جامعة نبراسكا في أيار/مايو 2023. وشاركت الأمانة أيضاً في مشاورات مفتوحة بشأن التقييم العالمي للمياه القائم على العلم الذي نظمه اليونيسكو في باريس في كانون الأول/ديسمبر 2022 من أجل تقييم الآلية الحالية لتقييم موارد المياه ومناقشة فكرة جديدة قادرة على تغيير الأوضاع لوضع آلية تقييم مبتكرة (بما في ذلك على الصعيدين الوطني والإقليمي) تتيح إدارة المياه وحوكمتها بطريقة مستدامة وشاملة وتركز على إيجاد الحلول⁽²⁴⁾.

(22) لمزيد من المعلومات عن التحالف الدولي لمكافحة الجفاف وإعلان القادة، والقائمة الكاملة للبلدان والمنظمات الداعمة، انظر الرابط التالي: <https://idralliance.global>.

(23) <https://www.unccd.int/land-and-life/drought/drought-smart-land>

(24) <https://udallcenter.arizona.edu/sites/default/files/2023-04/Game%20Changer%20Summary%20Paper.pdf>

60- ولا تزال الأمانة تعمل في اللجنة التوجيهية لبرنامج الإدارة المتكاملة للجفاف الذي تقوده المنظمة العالمية للأرصاد الجوية⁽²⁵⁾ الشراكة العالمية للمياه، مستفيدة من الشراكات التي تتدرج في إطار الشبكة الأوسع للجهات الفاعلة والعمليات المعنية بالجفاف، بهدف دعم الأطراف في تنفيذ الخطط الوطنية المتعلقة بالجفاف، وإثراء الأداء الوظيفي لمجموعة أدوات مكافحة الجفاف، وزيادة الوعي بشأن التصدي للجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

61- واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عضو دائم في آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمياه التي تعزز الإجراءات المنسقة والاتساق إلى أقصى حد على نطاق المنظومة بشأن الطابع الشامل لمسألة المياه، بهدف توجيه العمليات السياساتية المتعلقة بالصلة بين الأراضي والمياه، والمساعدة في تحديد القضايا المستجدة ووضع استجابات فعالة وتعاونية بشأن الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ و خطة التنمية المستدامة الرئيسية لعام 2030. والأمانة عضو في فريق الخبراء المعني بالمياه وتغير المناخ وفريق الخبراء المعني بندرة المياه اللذين تقودهما المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأغذية والزراعة على التوالي.

هاء - تمويل مكافحة الجفاف

62- يطلب المقرر 23/م أ-15 (الفقرة 12) إلى الأمانة والآلية العالمية أن توفر المزيد من المعارف والدعم التقنيين لتنمية القدرات الوطنية، وأن تدرسا وتحددا، على الصعيد العالمي، الاحتياجات والفرص التمويلية لأنشطة الحد من مخاطر الجفاف وبناء القدرة على الصمود بالاستناد إلى الأنشطة الموجودة من قبل، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص.

واو - الاستنتاجات والتوصيات

63- تتزايد الحاجة إلى السياسات الهادفة، والتعاون الفعال، وزيادة الاستثمارات في تدابير التأهب للجفاف، والتصدي له والتعافي منه، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية التي تضررت من الجفاف في السنوات الأخيرة. ولذلك، ربما ترغب الأطراف المشاركة في الدورة الحادية والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في النظر في المقترحات الواردة في هذه الوثيقة من أجل الشروع في عقد مشاورات مبكرة بشأن مشاريع المقررات التي ستحال إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف.

64- ولعل مؤتمر الأطراف يرغب في القيام بما يلي:

(أ) تشجيع الأطراف على إعطاء الأولوية لمسألة القدرة على الصمود في وجه الجفاف عن طريق تنفيذ سياسات وطنية لمكافحة الجفاف تعزز النهج المتكاملة، والاعتراف بالصلات التي تربطها بنهج التكيف مع تغير المناخ، والتنمية المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث؛

(ب) حث الأطراف على أن تدعم تكوين جماعات التعلم والممارسة في إطار مجموعة أدوات مكافحة الجفاف عن طريق تقديم آراء بشأن فائدة هذه الجماعات ووظيفتها وأن تعرض على الأمانة أفضل الممارسات في مجال إدارة الجفاف وأدلة مستقاة من تجارب ميدانية؛

(ج) الطلب إلى الأمانة والآلية العالمية ومؤسسات وهيئات اتفاقية مكافحة التصحر المختصة، بما في ذلك هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، دعم الأطراف في مواصلة تنفيذ خططها الوطنية لمكافحة الجفاف عن طريق بناء القدرات اللازمة للتخطيط الفعال لإدارة الجفاف

وتنفيذ خطط مكافحة الجفاف، بما في ذلك إدماج هذه الخطط في برامج تحييد أثر تدهور الأراضي وبرامج العمل الوطنية؛

(د) *الطلب إلى الآلية العالمية/أيضاً أن تواصل مساعيها لبحث أدوات التمويل المحتملة للتصدي للجفاف، بما في ذلك منتجات التأمين والسندات، وأن تتيح المعلومات والإرشادات ذات الصلة لتيسير إمكانية استفادة الأطراف من هذه الأدوات؛*

(هـ) *الطلب إلى الأمانة كذلك أن تيسر التعلم من النظراء وتشجع تعزيز القدرات وتبادل شبكات المعارف بفضل التكوين المستمر لجماعات التعلم والممارسة في مجال إدارة الجفاف، والتدريب العملي والحلقات الدراسية الشبكية، والأدلة وأفضل الممارسات، بما في ذلك تقييم الخبرات القطرية؛*

(و) *الطلب إلى الأمانة أن تواصل تيسير النهج الإقليمية لإدارة الجفاف والتعاون بشأن تبادل البيانات، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر والرصد، وإعداد خرائط قابلية التأثر والآثار، والأدلة على مخاطر الجفاف وتدابير التخفيف من حدتها في البلدان، وذلك عن طريق جمع المعلومات المتعلقة برصد الجفاف من مختلف المصادر الوطنية؛*

(ز) *الطلب إلى الأمانة والآلية العالمية/أيضاً مواصلة دعم الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف (القدرة على الصمود في وجه الجفاف +10) في عام 2024؛*

(ح) *تشجيع الشركاء الإنمائيين ومؤسسات التمويل، ولا سيما مرفق البيئة العالمية، على دعم تنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف؛*

(ط) *تشجيع البلدان الأطراف/أيضاً التي وضعت خططاً وطنية لمكافحة الجفاف على إعطاء الأولوية لتنفيذ الإجراءات المحددة.*

ثالثاً - تقرير عن متابعة أطر السياسات والمسائل المواضيعية: حياة الأراضي

ألف - مقدمة

65- يشجع المقرر 27/م أ-15 الأطراف على مواصلة إدماج ضمان حياة الأراضي، بما يتماشى مع المبادئ الواردة في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحياة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والتوصيات الواردة في المقرر 26/م أ-14، في تنفيذ أنشطة مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف وتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي؛ ويسلم المقرر نفسه بضرورة الاضطلاع بمزيد من العمل، سواء في إطار جهود السياسة العامة أو البرمجة، لإدماج ضمان حياة الأراضي بقدر أكبر في سياق تنفيذ الاتفاقية، مثل برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي والمشاريع والبرامج التحويلية الخاصة بتحييد تدهور الأراضي.

باء - أنشطة التنفيذ

1- الدليل التقني متاح بجميع لغات الأمم المتحدة

66- عقب إصدار الدليل التقني المتعلق بإدماج الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحياة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتحييد أثر تدهور الأراضي في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف بات تنزيله متاحاً

بجميع لغات الأمم المتحدة الست⁽²⁶⁾. وتشجع الأطراف وسائر أصحاب المصلحة على الرجوع إلى الدليل التقني واتخاذ التدابير المناسبة المبينة في المسارات الواردة فيه للاعتراف بالحقوق المشروعة في حياة الأراضي وتوثيقها وإنفاذها في سياق الخطط الوطنية والأطر القانونية والاستراتيجيات وبرامج العمل لتعزيز تنفيذ الاتفاقية.

2- إنكاء الوعي

67- تسلم الأطراف بأهمية إنكاء الوعي بشأن الإدارة المسؤولة والشاملة للأراضي من أجل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، استناداً إلى العناصر الرئيسية الواردة في ورقة خيارات التوعية المعنونة "حقوق الأرض مهمة للناس وللوكوب"، التي أصدرها مؤتمر الأطراف في الدورة 15. وطُلب إلى الأمانة تنفيذ إجراءات إنكاء الوعي والعمل مع الأطراف ومنظمات المجتمع المدني وسائر منظمات الأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين الآخرين، حسب الاقتضاء، لضمان الوصول إلى جميع أصحاب المصلحة على أوسع نطاق ممكن على المستويين العالمي والمحلي على حد سواء.

68- وفي شباط/فبراير 2023، اشتركت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة وشركاء آخرون في تنظيم سلسلة أولى من الحلقات الدراسية الشبكية الإقليمية موجهة حصراً لموظفي منظمة الأغذية والزراعة والمنسقين الوطنيين المعنيين باتفاقية ريو لتبادل خبراتهم وشرح أمثلة على حالات توضح التحديات المحددة على المستوى الإقليمي وكذلك أوجه التآزر المحتملة مع أولويات التنمية المستدامة الأخرى للمساعدة في أن يصبح ضمان الحيازة وسيلة فعالة ومن النتائج المنشودة في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي وإصلاح الأراضي على المستوى الوطني وعلى مستوى المشاريع.

69- وفي أيار/مايو 2023، اشتركت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة وشركاء آخرون في تنظيم سلسلة ثانية من الحلقات الدراسية الشبكية الإقليمية لفائدة أصحاب المصلحة كافة، مع التركيز بوجه خاص على ما يلي: '1' وجه الضرورة لإدراج حقوق الحيازة الفردية والمجتمعية للأراضي في سياق تنفيذ الأنشطة التي تهدف إلى مكافحة تدهور الأراضي وتغيير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي؛ و'2' السبل التي يمكن للبلدان اللجوء إليها لكي تطلب الدعم اللازم للتصدي لتحديات محددة مرتبطة بتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية بإدماج ضمان الحيازة عن طريق عملية طلب عقد مشاورات وطنية. وبلغ مجموع الدول التي كانت ممثلة في هذه الحلقات الدراسية الشبكية 138 دولة وشارك فيها حوالي 900 شخص من منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية (39 في المائة) ووكالات الأمم المتحدة (23 في المائة) والسلطات العامة الوطنية (20 في المائة) ومؤسسات أكاديمية أو هيئات بحثية (9 في المائة) والشركاء والجهات المانحة (8 في المائة). وقد أتيح تنزيل شريط الفيديو والمحاضرات التي قدمت في سلسلة الحلقات الدراسية الشبكية هذه على الموقع الشبكي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر⁽²⁷⁾.

3- دعم المشاورات الوطنية بشأن حيازة الأراضي

70- تُشجّع الأطراف على استضافة حوارات شاملة وتشاركية على الصعيد الوطني بشأن تنفيذ المقرر 26/أ-14، في حين أن الأطراف من البلدان المتقدمة والأطراف الأخرى القادرة على ذلك، وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات المالية الدولية، ومؤسسات القطاع الخاص، مدعوة إلى

(26) <https://www.unccd.int/resources/publications/technical-guide-integration-voluntary-guidelines-responsible-governance>

(27) <https://www.unccd.int/events/webinar/unccd-fao-regional-land-tenure-webinars-all-stakeholders>

النظر في تقديم الدعم المالي والتقني لتصميم وتنفيذ نظم إدارة الأراضي بهدف تحسين الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي.

71- ويدعو نداء مشترك بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة (مفتوح في الفترة من 22 أيار/مايو إلى 15 تموز/يوليه 2023) الأطراف إلى تقديم التماسات لدعم المشاورات الوطنية من أجل جملة أمور بينها تنفيذ استراتيجية وخطة عمل لحيازة الأراضي، ووضع إرشادات محددة وتبادل الدروس المستفادة. وستقوم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الشريكة التقنية باستعراض جميع الالتماسات المقدمة. ومن المتوقع إخطار البلدان التي اختيرت لتلقي الدعم بحلول أيلول/سبتمبر 2023، ومن المتوقع إجراء مشاورات وطنية في أواخر عام 2023. ورهنأ بتوافر الموارد، سيحدد الدعم المقدم للمشاورات الوطنية بشأن حيازة الأراضي بالاشتراك مع البلد المختار (28).

72- وأطلقت الآلية العالمية مؤخراً المرحلة الثانية من برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي الذي سيقوم، في جملة أمور، بمساعدة البلدان المشاركة في تعميم إدماج تحييد أثر تدهور الأراضي في الأطر الوطنية/دون الوطنية المتكاملة لتخطيط استخدام الأراضي وتحسين البيئة التمكينية ذات الصلة. وفي هذا السياق، قد ترغب البلدان المشاركة في المرحلة الثانية من برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي في البناء على زخم أنشطة المرحلة الثانية من البرنامج على المستوى القطري لاستكشاف أوجه التآزر والتكامل المحتملة مع عملها المتعلق بحيازة الأراضي. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في الوثيقة ICCD/CRIC(21)/8.

73- ولإدماج حيازة الأراضي في المشاريع والبرامج، تقوم الآلية العالمية بوضع قائمة مرجعية للحيازة لإعطاء إرشادات محددة للمانحين وواضعي المشاريع بشأن كيفية معالجة مسألة الحيازة في وضع المشاريع والبرامج التحويلية الخاصة بتحديد تدهور الأراضي. ويجري إعداد القائمة المرجعية بالتعاون مع الخبراء المعنيين وبالاستناد إلى الدليل التقني بشأن إدماج الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في عملية تحييد أثر تدهور الأراضي. وستُختبر القائمة المرجعية لدى وضع المشاريع والبرامج التحويلية الخاصة بتحديد تدهور الأراضي على المستويين القطري والمحلي قبل وضع اللامسات الأخيرة عليها وإطلاقها خلال الدورة 16 لمؤتمر الأطراف.

4- فرص التمويل لتعزيز إدارة الأراضي

74- طلبت الأطراف إلى الأمانة والآلية العالمية تحديد فرص التمويل لتعزيز إدارة الأراضي ووضع بيان جدوى بشأن الاستثمارات العامة والخاصة المسؤولة والمستدامة في حيازة الأراضي في سياق أنشطة مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، مع مراعاة منظورات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب.

75- وفي هذا الصدد، أعدت الآلية العالمية بيان جدوى يقدم عرضاً ذا قيمة بشأن سبب الاستثمار في تعزيز ضمان حيازة الأراضي كجزء من المشاريع والبرامج التحويلية الخاصة بتحديد تدهور الأراضي. ويسلط بيان الجدوى الضوء على الفوائد المتعددة لحيازة أكثر ضماناً، فضلاً عن الطرق التي يمكن أن تمثل فيها الحيازة غير المضمونة عائقاً أمام تحقيق أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي والالتزامات الأخرى

(28) <https://www.unccd.int/news-stories/notifications/call-requests-support-national-multi-stakeholder-consultations-land>

في مجال استعادة الأراضي. وضم بيان الجدوى لاستهداف الجمهور من القطاعين العام والخاص، بناء على دراسات حالات إفرادية وممارسات جيدة وأدلة من أرض الواقع.

76- ولا يمكن تعزيز إدارة الأراضي على الصعيدين الوطني والمحلي دون الدعم التقني والمالي ذي الصلة، والتشاور الشامل مع جميع الجهات الفاعلة المتضررة. وقد حددت الآلية العالمية مؤسسات وآليات التمويل التي تضع شروطاً محددة تتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وأولويات و/أو ضمانات متصلة بالحيازة يتعين النظر فيها في مرحلة وضع المشروع. وسيُستكشف المزيد من فرص التمويل من مصادر عامة وخاصة، باستخدام رسائل رئيسية من بيان الجدوى المتعلق بالاستثمارات العامة والخاصة المسؤولة والمستدامة وبالعودة إلى المزيد من الاستثمارات في هذا الصدد.

جيم - الاستنتاجات والتوصيات

77- لعل الأطراف المشاركين في الدورة الحادية والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية يرغبون في النظر في المقترحات الواردة في هذه الوثيقة من أجل الشروع في عقد مشاورات مبكرة بشأن مشاريع المقررات التي ستحال إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف.

78- ولعل مؤتمر الأطراف يرغب في القيام بما يلي:

(أ) حث الأطراف على الاستثمار في الأنشطة والمبادرات التي تعزز إدارة الأراضي في سياق معالجة مسألة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛

(ب) حث الأطراف أيضاً على اتباع المبادئ الواردة في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، مع مراعاة مبادئ التنفيذ، في تنفيذ أنشطة مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتحقيق أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي؛

(ج) حث الأطراف كذلك على مراجعة التشريعات والإجراءات الوطنية المتعلقة بإدارة الأراضي، واعتمادها عند الاقتضاء، بما في ذلك إمكانية الوصول الفعال والميسور وفي الوقت المناسب إلى العدالة، وآليات شفافة لتسوية المنازعات والنزاعات، تعترف بحقوق الحيازة المشروعة، بما في ذلك الحقوق العرفية، من أجل دعم الإدارة المستدامة للأراضي وإصلاحها؛

(د) حث الأطراف على تشجيع الاستثمار المسؤول والمستدام، في القطاعين العام والخاص، في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بما في ذلك برامج إصلاح الأراضي التي تلتزم بالضمانات البيئية والاجتماعية تماشياً مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

(هـ) *الطلب* إلى الآلية العالمية تقديم الدعم التقني والمالي اللازم لإدماج ضمان حيازة الأراضي بقدر أكبر في مشاريع وبرامج تحييد أثر تدهور الأراضي؛

(و) *الطلب* إلى الآلية العالمية أيضاً دراسة حلول مبتكرة لتمويل تعزيز إدارة الأراضي، بما في ذلك من خلال القطاعين العام والخاص.

رابعاً- تقرير عن متابعة أطر السياسات والمسائل المواضيعية: تعميم المنظور الجنساني

ألف- مقدمة

79- في المقرر 24/م أ-15، أكدت الأطراف من جديد أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، ولا سيما ذوات الإعاقة والفقيرات أو اللاتي يعشن في أوضاع هشّة، يمكن أن يسهم بقدر كبير في التنفيذ الفعلي للاتفاقية، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030 وفي تحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة بشأن تحييد أثر تدهور الأراضي.

80- وأعربت الأطراف أيضاً عن إدراكها بأن المرأة تؤدي دوراً أساسياً في الإدارة الجماعية للأراضي على نحو مستدام أكثر، والحد من فقدان التنوع البيولوجي والتخفيف من آثار الجفاف والتكيف معها، وأن ضمان حقوق المرأة في حياة الأراضي وانتفاع المرأة بالأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وحقوقها فيها سيكون أمراً حاسماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الرئيسية. ويعزز التزام الأطراف القوي بالتنفيذ الفعال لخطة العمل الجنسانية أهمية تهيئة بيئة تمكينية، ولا سيما على الصعيد الوطني، ليكون تنفيذ الاتفاقية مراعيًا للاعتبارات الجنسانية وقادراً على إحداث التغيير.

باء- أنشطة التنفيذ

1- تقديم التقارير الوطنية

81- توصي خطة العمل الجنسانية للاتفاقية باستخدام التقارير الوطنية لتوثيق الجهود المبذولة من أجل معالجة مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق تنفيذ الاتفاقية. ويطلب المقرر 24/م أ-15 إلى الأمانة توليف وتحليل المعلومات المتعلقة بالمسائل الجنسانية المدرجة في التقارير الوطنية التي تقدمها الأطراف في إطار عملية رفع التقارير للنظر فيها في الدورة الحادية والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. ويشجع هذا المقرر الأطراف أيضاً على أن تقدم، طواعية، تقارير عن تنفيذ الأنشطة الرئيسية على المستوى الوطني الواردة في خارطة الطريق المتعلقة بخطة العمل الجنسانية، ويطلب إلى الأمانة أن تجمع هذه المعلومات بانتظام، بما في ذلك رصد مستوى التكافؤ بين الجنسين في نطاق الاتفاقية وأن تقدم تقريراً عن استنتاجاتها؛

82- وترصد عملية تقديم التقارير الوطنية التقدم المحرز فيما يتعلق بإطار العمل الاستراتيجي من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر 2018-2030، المعتمد في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف (المقرر 7/م أ-13). وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بنوع الجنس، باتت نماذج الإبلاغ الوطني تتضمن مؤشراً خاصاً بنوع الجنس للهدف الاستراتيجي 2، يقيس اتجاهات تعرض السكان لتدهور الأراضي، مصنفة حسب نوع الجنس. وأدرجت مجموعة أخرى من المسائل الجنسانية في إطار التنفيذ، مما يتيح للأطراف حيزاً للإبلاغ عن المسائل ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية وخطة العمل الجنسانية بأسلوب يراعي المنظور الجنساني، فيما يتعلق بما يلي: '1' الموارد المالية وغير المالية؛ و'2' السياسة العامة والتخطيط؛ و'3' العمل الميداني.

83- ومن بين التقارير الوطنية الـ 117 الواردة، قدم 107 بلدان معلومات عن إطار التنفيذ، وأبلغ 85 بلداً عن النهج التي اعتمدها و/أو عن تجاربها المتصلة بالمسائل الجنسانية.

- 84- ومن بين المواضيع المتصلة بالموارد المالية وغير المالية، شددت البلدان على أهمية حصول المرأة على الموارد المالية وغير المالية والاستفادة منها.
- 85- وشددت البلدان التي تملك استراتيجيات ونهجاً ناجحة على الحاجة إلى مصادر تمويل محددة للنساء ترافق البرامج والمشاريع المتصلة بإدارة الأراضي و/أو استصلاحها و/أو تغيير المناخ و/أو إدارة الموارد الطبيعية و/أو التنمية الريفية.
- 86- وأشار أيضاً إلى استراتيجيات واعدة تتمثل في توفير التدريب والتعليم للمرأة لتيسير حصولها على الموارد المالية، ووضع حصص ملائمة للمرأة، وحفز مشاركتها في عمليات صنع القرار. ولوحظ، على سبيل المثال، أن تخصيص حصة قدرها 40 في المائة للنساء واتباع نهج يراعي المنظور الجنساني في جميع مراحل المشروع يؤديان إلى زيادة مشاركة المرأة وتوزيع أكثر إنصافاً للاستحقاقات.
- 87- وأشار أيضاً إلى الالتزام بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والتشريعات الوطنية، فضلاً عن تطوير التكنولوجيات والنظم التي تعزز المساواة والإنصاف للفئات المهمشة مثل النساء والشباب بهدف تيسير الحصول على الموارد المالية، فضلاً عن الحد من التمييز والفجوات بين الجنسين.
- 88- وفيما يتعلق بالسياسات والتخطيط، أكد العديد من الأطراف من جديد ما يلي: '1' حماية وتعزيز حقوق المرأة في الأراضي؛ '2' تعزيز وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية مثل الأراضي والموارد الطبيعية والمالية؛ '3' إشراك المرأة في عملية صنع القرار؛ '4' أن بناء القدرات يمثل حجر الزاوية الذي لا غنى عنه للتنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- 89- وأفاد ما مجموعه 15 بلداً بأن حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي محمية في التشريعات الوطنية. وتبين أيضاً أن السياسات التي تعزز المساواة في الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية والمساواة في الحقوق المتعلقة بالأراضي تؤدي إلى زيادة إنتاجية المزارعات ودخلهن، وتحسين وضعهن الاقتصادي والحد من الفقر. كما أن إدارة الأراضي أصبحت أكثر استدامة بسبب زيادة مشاركة المرأة.
- 90- ومن أهم التحديات التي تواجه تعميم مراعاة المنظور الجنساني الانتقال إلى خبراء في الشؤون الجنسانية والوقت الطويل الذي يستغرقه تحقيق التحول الاجتماعي. وتعتبر القدرات المؤسسية والتقنية أساسية لضمان إدماج الشواغل الجنسانية في سياسات وبرامج التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.
- 91- ومن المهم بصفة خاصة ضمان أن يتجاوز إدماج المنظور الجنساني نهج العد البسيط للأفراد. وفي هذا الصدد، أشارت بلدان عديدة إلى أن البرمجة المنهجية المراعية للمنظور الجنساني واعدة أكثر وقد أظهرت نتائج إيجابية من حيث زيادة وتحسين دخل المرأة وقيادتها واحترامها لذاتها وسبل عيشها.
- 92- وتبادل العديد من البلدان تجاربها حول كيفية تحقيق ذلك. وفيما يلي بعض النهج الرئيسية في هذا الصدد:
- (أ) إدماج مصالح المرأة واحتياجاتها في تخطيط البرامج والمشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها منذ البداية، بما في ذلك المساواة في تخصيص الموارد وتقاسم المنافع؛
- (ب) العمل على تقاطعات تغيير المناخ، والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، ونوع الجنس لمعالجة مسألة المساواة بين الجنسين بطريقة أكثر شمولاً؛
- (ج) إنشاء نظم لإدارة الأراضي تكون مراعية للمنظور الجنساني من أجل معالجة عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على الأراضي والتحكم بالموارد؛

(د) وضع إحصاءات جنسانية وقواعد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس للمساعدة في التخطيط والبرمجة وصياغة السياسات بطريقة تراعي المنظور الجنساني؛

(هـ) وقد ثبت أن من بين الوسائل الفعالة لزيادة مشاركة المرأة في إدارة الأراضي والموارد الطبيعية إنشاء مجموعات أو لجان للمستعملات، ووضع برامج لتعبئة المجتمعات المحلية، وإجراء مشاورات عامة، إلى جانب بناء القدرات والتدريب ووضع هياكل الحوكمة الشاملة.

93- وفيما يتعلق بالإجراءات المتخذة على أرض الواقع والاستراتيجيات الفعالة لإشراك النساء والشباب في الإدارة المستدامة للأراضي وأنشطة إصلاح الأراضي، سلط العديد من البلدان الضوء على النهج الرئيسية التالية التي مكنتها من إشراك النساء والشباب في الميدان:

(أ) إتاحة الوصول إلى الموارد: نفذ العديد من البلدان سياسات ومبادرات لتزويد النساء والشباب بإمكانية الوصول إلى الموارد، مثل الأراضي والائتمان والتدريب لتمكينهم من المشاركة الكاملة في أنشطة الإدارة المستدامة للأراضي. وأشير مرة أخرى إلى تعيين حصص محددة كأداة قيمة لإشراك النساء والشباب في أنشطة الإدارة المستدامة للأراضي؛

(ب) قيادة برامج بناء القدرات الموجهة إلى النساء والشباب التي تمثل استراتيجية أخرى لإشراكهم في الإدارة المستدامة للأراضي واستصلاح التربة. وشملت برامج التدريب، على سبيل المثال، الحراة الزراعية، والزراعة الحافظة للموارد، وإدارة الثروة الحيوانية، فضلاً عن المهارات القيادية وروح المبادرة؛

(ج) تشجيع المشاركة في عمليات صنع القرار على الصعيدين المجتمعي والوطني الذي تبين أنه يؤدي إلى زيادة مشاركة النساء والشباب. وشملت النهج المستخدمة في هذا الصدد برامج تبني المجتمعات المحلية، ومجموعات الإدارة المجتمعية المستدامة للأراضي، والمشاورات العامة، وهياكل الحوكمة الشاملة؛

(د) وتبين أن تقديم حوافز مالية، مثل الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، والإعانات المالية، والصناديق المجتمعية المتجددة، والروابط السوقية، يشجع النساء والشباب على المشاركة في أنشطة الإدارة المستدامة للأراضي ويساعد في إدامة مشاركتهم.

94- وتمكن عدد من البلدان أيضاً من تقديم أمثلة على التدابير الخاصة لإشراك النساء والشباب. ومن الأمثلة على ذلك، في جملة أمور، تعزيز المساواة في الأجور مع الرجال، وتوفير دور الحضانة والسقائف المخصصة للأطفال في أماكن قريبة من العمل، وتوفير خدمات الرعاية النهارية والبرامج الخاصة المدرة للدخل التي تستهدف النساء والشباب، مثل صناعة الصابون، وزراعة الخضروات، واستخراج زيت النخيل، وإنتاج زبدة الشيا، واستخراج زيت الكوبي، وإنتاج نبيذ النخيل، وتصنيع منتجات نخيل الرافيا. وأبلغ أيضاً عن وضع مخططات ادخار قروية ومجموعات انتمائية لتوفير سبل عيش بديلة لسكان القرى.

2- المجموعة المعنية بالمساائل الجنسانية

95- استجابة للطلب الوارد في المقرر 24/م أ-15، تيسر الأمانة عقد اجتماع للمجموعة المعنية بالمساائل الجنسانية في الدورة 21 للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية والدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف بغية توجيه الأطراف ودعمها في تعزيز تنفيذ خطة العمل الجنسانية وخريطة الطريق الخاصة بها.

3- حلقة عمل استراتيجية بشأن حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي واتفاقيات ريو

96- يدعو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 206/76 الأطراف في الاتفاقية إلى الاعتراف قانوناً بحقوق المرأة في استخدام الأراضي وملكيتهما على قدم المساواة مع الرجل وتعزيز فرص حصول المرأة على

قدم المساواة مع الرجل على الأرض وضمان حيازتها لها. وعلاوة على ذلك، يطلب المقرر 24/م أ-15 إلى الأمانة أن تواصل التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة، بما فيها اتفاقيات ريو الأخرى، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، لدعم تنفيذ خطة العمل الجنسانية وخريطة طريقها، ولا سيما في مجالات السياسة العامة والدعوة والبحوث.

97- واستجابة لهذا الطلب، نظمت الأمانة، جنباً إلى جنب مع مجموعة أبحاث TMG ومؤسسة روبرت بوش شيفتونغ، حلقة عمل استراتيجية بشأن حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي واتفاقيات ريو، عقدت في برلين، ألمانيا في الفترة من 3 إلى 5 تموز/يوليه 2023. وتمثلت أهداف حلقة العمل هذه في ما يلي: '1' جمع الجهات الفاعلة والمؤسسات الرئيسية التي تعمل على تعزيز وتدعيم حقوق المرأة في الأرض وإمكانية وصولها إلى الموارد الطبيعية؛ '2' تكوين فهم أفضل لفرص البلدان النامية والتحديات التي تواجهها واحتياجاتها في مجال بناء القدرات؛ '3' تحديد أوجه التآزر المحتملة في برامج العمل بهدف تعزيز الشراكات الجديدة وزيادة التعاون من أجل تعزيز الأثر على أرض الواقع؛ '4' مناقشة النهج الرامية إلى تحسين الاتساق والمواءمة والتنسيق على المستوى الوطني/دون الوطني بشأن الالتزامات الجنسانية والمتعلقة بالأراضي التي تم التعهد بها بموجب اتفاقيات ريو وغيرها من العمليات.

4- اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف 2023

98- يُحتفل في 17 حزيران/يونيه من كل سنة باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف، الذي أعلنت عنه الجمعية العامة عام 1995، لتعزيز وعي الجمهور بالجهود الدولية المبذولة لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وقد حمل موضوع يوم مكافحة التصحر والجفاف لهذه السنة عنوان "المرأة، أرضها، حقوقها"، وهو بمثابة دعوة موجهة إلى جميع أصحاب المصلحة للنهوض بحقوق المرأة المتعلقة بالأراضي. ونُظّم الاحتفال العالمي بهذه المناسبة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 16 حزيران/يونيه 2023، بمشاركة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأغذية والزراعة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

99- ومن أبرز المتحدثين في الاحتفال الأمين العام للأمم المتحدة ونائبته، ورئيس الدورة 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة، ورئيسا وزراء آيسلندا وناميبيا، ونائب رئيس حكومة إسبانيا، ومسؤولون كبار في البرازيل والولايات المتحدة، ورئيس الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والأمين التنفيذي للاتفاقية. وانضمت إليهم أول رئيسة لفنلندا وسفيرة الأراضي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تاريا هالونن، وسفراء النوايا الحسنة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهم الموسيقيون بابا مال وإينا مودجا وريكي كيج، فضلاً عن نشطاء من السكان الأصليين وشباب من كندا وتشاد وليسوتو.

100- ونُظمت مناسبات احتفالية أخرى في 40 بلداً من جميع أنحاء العالم. وأسفرت أنشطة الاتصال الإعلامي على الصعيد العالمي في إطار يوم التصحر والجفاف لعام 2023 عن نشر أكثر من 1 000 مقالة مطبوعة وإلكترونية وصلت إلى أكثر من 300 مليون شخص عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. وكان هذا اليوم تتويجاً لحملة (أرضها) #HerLand التي أطلقتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لمدة عام للترويج لنماذج ناجحة لإسهامات النساء والفتيات في الإدارة المستدامة للأراضي، وحشد الدعم للنهوض بحقوق النساء والفتيات في الأراضي في جميع أنحاء العالم.

جيم - الاستنتاجات والتوصيات

101- لعل الأطراف المشاركين في الدورة الحادية والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية يرغبون في النظر في المقترحات الواردة في هذه الوثيقة من أجل الشروع في عقد مشاورات مبكرة بشأن مشاريع المقررات التي ستحال إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف.

102- ولعل مؤتمر الأطراف يرغب في القيام بما يلي:

(أ) حث الأطراف على العمل من أجل إقرار حقوق متساوية للمرأة في ملكية الأراضي واستغلالها، وتحسين فرص المرأة في الحصول على الأرض وضمان الحياة على قدم المساواة مع الرجل، فضلاً عن تعزيز التدابير المراعية للاعتبارات الجنسانية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتحقيق أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي، مع مراعاة السياق الوطني؛

(ب) حث الأطراف أيضاً على أن تقدم طوعاً تقارير عن الأنشطة الرئيسية المنفذة على المستوى الوطني والواردة في خريطة الطريق لتنفيذ خطة العمل الجنسانية؛

(ج) *الطلب إلى الأمانة أن تجمع هذه المعلومات بانتظام، بما في ذلك رصد مستوى التكافؤ بين الجنسين على نطاق الاتفاقية، وأن تعد تقريراً عن النتائج التي تتوصل إليها؛*

(د) *تشجيع الأمانة على أن تستمر، رهنأ بتوافر الموارد، في تنظيم التجمع المعني بالشؤون الجنسانية وغيره من أنشطة التوعية من أجل الترويج لسياسات وبرامج إصلاح الأراضي المراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع أنحاء العالم.*